

التاريخ: ٢٤/١٠/١٤٤٦هـ

الموافق: ٢٢/٠٤/٢٠٢٥ م

خطاب الارتباط (التعاقد)

لخدمات المراجعة للفترة المالية من ٣٠ يوليو ٢٠٢٢م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م

خاص و سري

المحترمين

السادة/ شركة لوئ بن علي الصالح وشركاؤه

السجل التجاري : ٤٩٦٦٩.٢٢٥١

تحية طيبة وبعد،،،

يؤكد خطاب الارتباط هذا بالإضافة إلى الأحكام والشروط العامة المتعلقة بارتباطات أعمال المراجعة والفحص المرفقة وأي مرفقات أخرى (يشار إليها مجتمعة "بالاتفاقية") على الأحكام والشروط التي تم بناء عليها تعيين (شركة إدراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون) لمراجعة وإصدار تقرير حول القوائم المالية المعدة لغرض عام (يشار إليها فيما بعد بـ "القوائم المالية") لشركة لؤي بن علي الصالح وشركاؤه (شركة تضامنية) وذلك للفترة المالية من ٣٠ يوليو ٢٠٢٢ م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م.

يشار إلى الخدمات المبينة في هذه الفقرة فيما بعد إما بـ "خدمات المراجعة" أو بـ "الخدمات" كما يشار إلى كل من:

- شركة (إدراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون) "طرف أول".
- شركة لؤي بن علي الصالح وشركاؤه "طرف ثاني".

وإذا ما حالت ظروف غير متوقعة حالياً دون إتمام الخدمات وإصدار تقرير (التقرير) حولها كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، عندئذ سنقوم بإخطاركم وكذلك المكلفين بالحكومة فوراً واتخاذ الإجراء الذي نراه ملائماً، وبناءً عليه اتفق الطرفان وهما بكامل أهليتهما النظامية على ما يلي:

أولاً: هدف ونطاق المراجعة

مراجعة القوائم المالية للطرف الثاني (شركة لؤي بن علي الصالح وشركاؤه - شركة تضامنية) للفترة المالية من ٣٠ يوليو ٢٠٢٢م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م ، نتشرف ونؤكد لكم بخطابنا هذا قبولنا وتفهمنا لارتباط المراجعة المطلوب منا، إن أهداف مراجعتنا تتمثل في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ في إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا، والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيدات إلا أنه ليس ضمانا على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والمعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً، ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ وتعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

ثانياً: مسؤوليات المراجع

سوف نقوم بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات المهنية، وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية فإننا نمارس اتخاذ الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة ونقوم أيضاً بما يلي:

- (١) تحديد مخاطر التحريف الجوهرى للقوائم المالية سواء بسبب غش أو خطأ وتقديرها وتصميم إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهرى ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو تحريف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- (٢) الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة للظروف وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة ومع ذلك فإننا سنقوم بإبلاغكم بشأن ما سنكتشفه خلال المراجعة من أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية.
- (٣) تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
- (٤) استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرى يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة بالقوائم المالية أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية يتم تعديل رأينا وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المنشأة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- (٥) تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- (٦) وبسبب القيود الملازمة للمراجعة بالإضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية فإنه يوجد خطر لا يمكن تفاديه وهو أن بعض التحريفات الجوهرية قد لا يتم اكتشافها حتى ولو تم التخطيط والتنفيذ الصحيح للمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة.

ءالءا: مسؤولة الإءارة

تقوم مرابعءنا على أساس أن (الإءارة والمكلفين بالءوكمة ءلءما يكون مناسبا) يقرون بعلمهم ولفهمون بأنهم فءملون مسؤولة:

- (١) الإءءاء والعرض العاءل للقوائم المالية وفعاً للمعيار الإءولل للءقرفر المالي للمنشاءاء الصغرة وءءوسطة ءءم المعءمء فف المملكة العربية السعودية والمعافر والإصءارات الأءرى المعءمة من الهبة السعودية للمرابعفن والمحاسفن.
- (٢) الرقابة الإءالفة الة فرى الإءارة أنها ضرورة لءمكنها من إءءاء قوائم مالية ءالفة من ءرفف ءوءرف سواء بسبب ءش أو ءطا.
- (٣) ءمكننا مما فلف:
- (أ) الوصول إلى ءمفع المءلومات الة ءءرك الإءارة بأنها ءاة صلة بإءءاء القوائم المالية مءل السءءلات والوءائف والأمرور الأءرى.

(ب) المءلومات الإضافة الة قء نطلفها من الإءارة لءرض المراجعة.

(ء) الوصول ءفر المقفء إلى أشءاص من إءال المنشاءة ممن نرى ضرورة ءءصول منهم على أءلة المراجعة، وكءء من أءمال مرابعءنا سوف نطلب من (الإءارة والمكلفين بالءوكمة ءلءما يكون مناسبا) مصادقة مكءوبة ففما فءعلق بالإفاءات المءءة لنا المرءبطة بالمراجعة.

رابعاً: مسؤولة الإءءام بمءطلفاء نظام الإءافار ءءارفة

فءب على المنشاءة الإءءفاظ بالبفانات الآصة بءافارها ءءارفة وفعاً لمءطلفاء نظام الإءافار ءءارفة الصاءر بالمرسوم الملكي رقم م/٦١ بءارف ١٣/١٢/١٤٠٩ هـ ولأءءه ءءنففءة الصاءرة بالقرار الوزارف رقم ٦٩٩ بءارف ٢٩/٠٧/١٤١٠ هـ والءعءفلات اللآءقة لها ("النظام").

آامساً: مسؤولة الإءءاع الإلكءرونف للقوائم المالية

وفعاً لقرار معالف وزفر ءءارة والإسءءمار رقم (٣٥٣/ق) وءارف ١٨/٠٢/١٤٣٦ هـ بشأن إقرار برنامج الإءءاع الإلكءرونف للقوائم المالية ("قوائم"), والذي فءطلب من المنشاءاء إءءاع قوائمها المالية والمءلومات المالية الآصة بها من ءلال مرابعف ءءساباء المعءمءفن، ففن موافءءكم على ءطاب الإءءاط هذا فعءبر بمءابة ءفوفض لءركة إءراك العالمة محاسبون ومرابعون قانئون لإءءاع القوائم المالية ونماءف البفانات المالية المءءصة المءءارة للمنشاءة إلكءرونفا لءى برنامج قوائم وذلك بعء إصءار ءقرفر المراجعة ءول القوائم المالية والمنشاءة ءكون لها المسؤولة بالءامل على إءارة المنشاءة عن أفف من المسائل المءعلقة بهذا الإءءاع الإلكءرونف، بما فف ذلك فوفر القوائم المالية ونماءف المءلومات المالية لفءم إءءاعها إلكءرونفا ءلال الفءرة المءءة بالنظام، فف ءفن ءقءصر مسؤولفءنا على إءءاع نسءة إلكءرونفة من القوائم المالية ونماءف البفانات المالية لءى برنامج قوائم.

سادساً: خدمات الزكاة / الضريبة

فل حالة طلبكم منا تقديم خدمة الإقرار الزكول تكون بأءعاب منفصلة عن أءعاب المراجعة.

سابعاً: الأءعاب والفواءلر

ءقءر أءعابنا لقاء ءنفلذ خدمات المراجعة من واقع الوءل ءلازم لءنفلذ مهام المراجعة، علله ءءسب الأءعاب على أساس ساعات العمل المقءرة فل ضوء حرصنا أن تكون الأءعاب الءل نقءرها لمراجعة ءساباء (شركة لؤل بن علل الصالء وشركاؤه - شركة ءضامنة) للوءرة المالية من ٣٠ لؤللو ٢٠٢٢ م ءءل ٣١ ءلسمبر ٢٠٢٣ م للسء موضوعاً للمناقشة بأل شكل مع مسءولل الشركة. ولءلك فلأنه لسلءنا أن نءءء تلك الأءعاب كالءالل:

المبلع	البلاء
٢٧,٠٠٠	أءعاب أعمال المراجعة للوءرة المالية من ٣٠ لؤللو ٢٠٢٢ م ءءل ٣١ ءلسمبر ٢٠٢٣ م.
٤,٠٥٠	إضافة ١٥٪ ضربة الءلمة المضافة
٣١,٠٥٠	الإءمالل فقط (واءء وءلاءون ألف وءمسون رلال سعوءل) لا ءلر

على أن ءسءء على النحو الآلل:

- ٥٠٪ من ءلمة العءء عنء الءوقلع.
- ٥٠٪ من ءلمة العءء عنء ءوقلع مسوءة القوائم المالية.
- لئلزم الطرف الآلل بءفع ضربة الءلمة المضافة بالإضافة إلى المبلع أعلاه ءسب النسبة الءل وضاءها الءولة مع كل ءفعة ءسب النظام المءبع.
- لا لءءل ضمن هءه الأءعاب ألة ضرائب أو مصارلف أو رسوم ءكومية أو أهلفة أو ءاصة مفروضة ءالفاً أو ءفرض لاءقاً.

البئك	مصرف الإنماء
صاءب الءساب	شركة إءراك العالمة محاسبون ومرابعون قانوءون
رقم الءساب	68202914776000
رقم الأللان	SA9705000068202914776000

ثامناً: سرية المعلومات

تكون المعلومات التي يتم الحصول عليها سرية بطبيعتها ولا تستخدم إلا للأغراض التي يحددها المكتب والعميل معاً، وليست للنشر أو التوزيع لأي طرف آخر بدون إذن كتابي مسبق من العميل.

تاسعاً: أحكام عامة

- (١) في حال وجود خلاف بين الشركة والعميل فإن مسؤولية الشركة تنحصر في قيمة الأتعاب المحددة بكتاب الارتباط (التعاقد).
- (٢) في حال عدم التزام المنشأة بما جاء بالفقرة (ثالثاً) مسؤوليات الإدارة فإننا لن نستطيع إتمام العمل وبالتالي عدم رد الدفعات المستلمة.
- (٣) نحيطكم علماً بأن خطاب (الارتباط) التعاقد هذا سيظل سارياً للسنوات التالية إلا إذا تم إلغاؤه أو تعديله أو تم إصدار خطاب آخر.
- (٤) حرر خطاب الارتباط (التعاقد) من عشرة بنود ومن نسختين أصل للعمل بموجبها.

عاشراً: الاستلام والموافقة

نرجو التكرم بالتوقيع على هذه النسخة وإعادتها لنا للدلالة على أنها تتفق مع مفهومكم للشروط والترتيبات الخاصة بمراجعتنا للقوائم المالية.

ولكم خالص تحياتنا وتقديرنا،،

الطرف الثاني

الطرف الأول

شركة لؤي بن علي الصالح وشركاؤه

شركة إدراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون

الاسم:

الاسم:

التوقيع:

التوقيع:

التاريخ:

التاريخ: